

## المعيار الشرعي رقم (١٠)

### السلم والسلم الموازي\*

\* صدر هذا المعيار سابقاً باسم "المطلبات الشرعية لبيع الاستئجار والتمويل رقم (٣): السلم والسلم الموازي". وقد تم إعادة إصداره في شكل معيار، استناداً إلى قرار المجلس الشرعي بإعادة إصدار جميع المطلبات الشرعية لتصبح معياراً شرعياً.

## المحتوى

### رقم الصفحة

157	التقديم
158	نص المعيار
158	- 1 نطاق المعيار
158	- 2 عقد السلم
159	- 3 محل السلم
160	- 4 ما يطرأ على السلم
161	- 5 تسليم المسلم فيه
162	- 6 السلم الموازي
163	- 7 إصدار صكوك سلم
163	- 8 تاريخ إصدار المعيار

### 164

### اعتبار المعيار

### 165

### الملاحق

- (أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار
- (ب) مستند الأحكام الشرعية
- (ج) التعريفات

### 167

### 171

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه

### التقديم

يهدف هذا المعيار إلى بيان الأحكام والضوابط الشرعية التي يجب أن تراعيها المؤسسات المالية الإسلامية<sup>(1)</sup> في عمليات السلم والسلم الموازي من حيث عقده وملمه وما يطرأ عليه من التصرفات، سواء في حالة إمكان التسلّم وتعذرها، وكذلك حكم إصدار صكوك السلم.

والله الموفق.

(1) استُخدمت كلمة (المؤسسة/المؤسسات) اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الإسلامية

## نص المعيار

### - 1 نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار السلم والسلم الموازي، سواءً أكانت المؤسسة مشترية أم بائعة. ولا يتناول إصدار صكوك السلم حيث أنها ضمن معيار صكوك الاستثمار في البند (5/1/3) وينظر البند 7 من هذا المعيار.

ولا يتناول الاستصناع حيث أن له معياراً خاصاً به.

### - 2 عقد السلم

#### 1-2 الإطار العام لعقود السلم

1/1/2 يجوز التفاوض على إنشاء عقود السلم بمعاملات محدودة تنتهي كل عملية بنهاية أجلها، كما يجوز أن يعد إطار عام أو اتفاقية أساسية تشتمل على التفاهم بإبرام عقود سلم متالية، كل في حينه. وفي الحالة الثانية يتم التعامل عن طريق مذكرة تفاهم يحدد فيها الطرفان الإطار العام للتعاقد من إيداء الرغبة في البيع والشراء، وتحديد كميات المسلم فيه ومواصفاته، وكيفية تسليمه، والأسس التي يتم في ضوئها تحديد الثمن وكيفية دفعه، ونوع الضمانات، وقيقة ما يتوقع من ترتيبات، ويتم التنفيذ بإبرام كل صفقة سلم في حينها على حدة.

2/1 إذا تم إبرام عقد السلم بناء على مذكرة التفاهم أصبحت المذكورة جزءاً من العقد إلا ما استثناه العقدان منها عند إبرام العقد.

#### 2/2 - صيغة عقد السلم

ينعقد السلم بلفظ السلم أو السلف أو البيع أو أي لفظ يدل على بيع موصوف في الدمة بشمن عاجل.

- 3       **محل السلم**3/1-  **رأس مال السلم وشروطه**

1/1/1 يجوز أن يكون رأس مال السلم عيناً من المثلثيات ( كالقمح ونحوه من الحبوب الزراعية ) وحيثما يشترط عدم تحقق الريا. كما يجوز أن يكون رأس المال من القيمة ( كالحيوانات )، ويجوز أيضاً أن يكون منفعة عامة لغير معينة كسكنى دار أو الارتفاع بطاقة أو بآخرة مدة محددة، ويعتبر تسليم العين التي هي محل المنفعة قبضاً معجلأً لرأس المال.

1/1/2 يشترط أن يكون رأس مال السلم معلوماً للطرفين بما يرفع الجهالة ويقطع المنازعات. فإذا كان رأس المال نقداً، وهو الأصل، حدث عملته ومقداره وكيفية سداده. وإذا كان من المثلثيات الأخرى<sup>(2)</sup> حدد جنسه ونوعه وصفته ومقداره.

1/1/3 يشترط قبض رأس مال السلم في مجلس العقد، ويجوز تأخيره ليومين أو ثلاثة بحد أقصى ولو بشرط، على ألا تكون مدة التأخير مساوية أو زائدة عن أجل تسليم المسلم فيه.

1/1/4 لا يجوز أن يكون الدين رأس مال السلم، مثل جعل القروض النقدية أو ديون المعاملات المستحقة التي للمؤسسة على العميل رأس مال سلم.

3/2-  **المسلم فيه وشروطه**

1/2/1 يجوز السلم في المثلثيات، كالملكيات والموازنات والمنزوعات والعدديات المتقاربة التي لا تتفاوت آحادها تقريباً يعتد بها.

1/2/2 يعد من العدديات المتقاربة المصنوعات لشركات لها متتجات لا تتفاوت آحادها ومنضبطة بعلامات تجارية ومواصفات قياسية متوافرة، مع مراعاة ما جاء في البند

.8/2/3

(2) المثلثيات: هي ما تألفت آحادها، وكان ضماؤه عند التلف يمثله عند الملاك دون الرجوع إلى القيمة.

3 / 2 / 3 لا يجوز السلم فيها هو معين كهذه السيارة، ولا فيها لا يثبت في الذمة، كالارضي والبنيات والأشجار، ولا فيها لا ينضبط بالوصف، كالجوهر والأثريات، ولا يجوز اشتراط أن يكون من متجمات أرض معينة، وللمسلم إليه ( البائع ) عند حلول أجل السلم أن يوفي المسلم فيه بما يتوافر له سواء كان من مزرعته أو مصنعته أو غيرهما.

4 / 2 / 3 لا يجوز أن يكون المسلم فيه نقوداً أو ذهباً أو فضة إذا كان رأس مال السلم نقوداً أو ذهباً أو فضة.

5 / 2 / 3 يشترط أن يكون المسلم فيه مما ينضبط بالوصف ويثبت في الذمة، ويكتفى في الوصف بأن يكون على نحو لا يقى بعده إلا تفاوت يسير تغتفر جهالته ويتسامح الناس في مثله عادة ، فلا يؤدي إلى التزاع

6 / 2 / 3 يشترط أن يكون المسلم فيه معلوماً على نافياً للجهالة. والمرجع في الصفات التي تميز المسلم فيه وتعرف به إنما هو عرف الناس وخبرة الخبراء.

7 / 2 / 3 يشترط معرفة مقدار المسلم فيه، فيحدد المقدار في كل مبيع بحسب حاله من الوزن والكيل والحجم والعدد.

8 / 2 / 3 يشترط أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله بحكم الغالب عند حلول أجله حتى يكون في إمكان المسلم إليه تسليمه لل المسلم.

9 / 2 / 3 يشترط أن يكون أجل تسليم المسلم فيه معلوماً على نحو يزيل الجهالة المفضية إلى التزاع. ولا مانع من تحديد آجال متعددة لتسليم المسلم فيه على دفعات بشرط تعجيل رأس مال السلم كله.

10 / 2 / 3 الأصل أن يحدد محل تسليم المسلم فيه، فإذا سكت المتعاقدان عن ذلك اعتبر مكان العقد مكاناً للتسليم إلا إذا تعلق ذلك فيصار في تحديده إلى العرف.

3 / 3 - توثيق المسلم فيه  
يجوز توثيق المسلم فيه بالرهن أو الكفالة، أو غيرهما من وسائل التوثيق المشروعة.

-4 ما يطرأ على المسلم

4/1 بيع المسلم فيه قبل قبضه

لا يجوز لل المسلم (المشتري) أن يبيع المسلم فيه قبل قبضه.

4/2 استبدال المسلم فيه

يجوز لل المسلم (المشتري) مبادلة المسلم فيه بشيء آخر - غير النقد - بعد حلول الأجل دون اشتراط ذلك في العقد، سواء كان الاستبدال بجنسه أم بغير جنسه، وذلك بشرط أن يكون البديل صالحًا لأن يجعل مسلماً فيه برأس مال المسلم، وأن لا تكون القيمة السوقية للبدل أكثر من القيمة السوقية لل المسلم في وقت التسليم.

4/3 الإقالة في المسلم

تجوز باتفاق الطرفين الإقالة في المسلم فيه كله في مقابل استرداد رأس المال كله، كما تجوز الإقالة في جزء من المسلم فيه نظير استرداد ما يقابله من رأس المال.

5 تسليم المسلم فيه

1/5 يجب على المسلم إليه تسليم المسلم فيه إلى المسلم (المشتري) عند حلول أجله على ما يقتضيه العقد من الصفة والقدر، كما يجب على المسلم قبوله إذا كان مطابقاً للمواصفات المبينة في العقد، ويجبر على قبوله إذا امتنع 0

2/5 إذا عرض البائع التسليم بصفة أجود لزم المسلم قبوله بشرط ألا يطلب المسلم إليه ثمناً للصفة الزائدة، وهو من قبيل حسن القضاء، وذلك ما لم تكن الصفة المحددة في العقد مقصودة لل المسلم.

3/5 إذا عرض البائع التسليم بما هو دون المواصفات فإنه يحق لل المسلم أن لا يقبله، أو أن يقبله بحاله، فيكون من قبيل حسن الاقتضاء. ويجوز للطرفين أن يتصالحاً على القبول ولو مع الحفظ من الثمن.

4/5 لا يجوز التسليم من نوع آخر ولو من جنس المسلم فيه إلا على أساس الاستبدال بشروطه (انظر البند 4/2).

5/5 يجوز التسليم قبل الأجل ، بشرط أن يكون المسلم فيه على صفتة وقدره، فإن كان للمسلم مانع مقبول فإنه لا يجبر، وإلا ألزم بالتسليم.

6/5 إذا عجز المسلم إليه عن التسليم بسبب إعساره فينظر إلى ميسرة.

7/5 لا يجوز الشرط الجزائي عن التأخير في تسليم المسلم فيه.

8/5 إذا لم يتوافر المسلم فيه كله أو بعضه في الأسواق بحيث لم يستطع المسلم إليه الحصول عليه عند أجله، فإن المسلم بال الخيار بين ما يأتي :

(أ) أن يصبر حتى يتوافر المسلم فيه في الأسواق.

(ب) أن يفسخ العقد ويرجع برأس ماله.

كما يجوز الاستبدال (انظر البند 4/2).

## 6 - السلم الموازي

1/6 يجوز لل المسلم إليه أن يعقد سلماً موازياً مستقلاً مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه، وفي هذه الحالة يكون البائع في السلم الأول مشترياً في السلم الثاني.

2/6 يجوز لل المسلم أن يعقد سلماً موازياً مستقلاً مع طرف ثالث لبيع سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة التي اشتراها بعد السلم الأول. وفي هذه الحالة يكون المشتري في السلم الأول بائعاً في السلم الثاني.

3/6 في كلتا الحالتين المذكورتين في البندين 1/6 و 2/6 لا يجوز ربط عقد سلم بعقد سلم آخر، بل يجب أن يكون كل واحد منها مستقلاً عن الآخر في جميع حقوقه والتزاماته، وعليه فإن أخل أحد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزامه لا يحق للطرف الآخر (المتضرر بالإخلال) أن يحيل ذلك الضرر إلى من عقد معه سلماً موازياً، سواء بالفسخ أو تأخير التنفيذ.

4/6 تطبق جميع أحكام السلم المبينة في البند 1 - 5 على السلم الموازي.

7 - إصدار صكوك سلم لا يجوز إصدار صكوك سلم قابلة للتداول. ( وانظر البند 1/4 ).

8 - تاريخ إصدار المعيار صدر هذا المعيار بتاريخ 29 صفر 1422هـ = 23 أيار (مايو) 2001م.

## اعتراض المعيار

اعتمد المجلس الشرعي المتطلبات الشرعية للسلم والسلم الموازي وذلك في اجتماعه السادس المنعقد في 25 - 29 صفر 1422هـ = 19 - 23 أيار (مايو) 2001م

ثم اعتمد المجلس الشرعي إعادة إصدار المتطلبات الشرعية للسلم والسلم الموازي لتصبح معياراً شرعياً وذلك في اجتماعه الثامن المنعقد في المدينة المنورة بتاريخ 28 صفر 4 ربيع الأول 1423هـ = 11 - 16 أيار (مايو) 2002م.

### المجلس الشرعي

رئيساً	- 1 - الشيخ / محمد تقى العثمانى
نائباً للرئيس	- 2 - الشيخ / عبد الله بن سليمان المنيع
عضوأ	- 3 - الشيخ / الصديق محمد الأمين الضرير
عضوأ	- 4 - الشيخ / وهبة مصطفى الزحيلي
عضوأ	- 5 - الشيخ / عجيل جاسم النشمي
عضوأ	- 6 - الشيخ / عبد الرحمن بن صالح الأطرم
عضوأ	- 7 - الشيخ / غزالى بن عبد الرحمن
عضوأ	- 8 - الشيخ / العياشى الصادق فداد
عضوأ	- 9 - الشيخ / عبد الستار أبو غدة
عضوأ	- 10 - الشيخ / يوسف محمد محمود قاسم
عضوأ	- 11 - الشيخ / داتو حاجى محمد هاشم بن بحى
عضوأ	- 12 - الشيخ / أحمد على عبد الله

## ملحق (أ)

### نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (5) المنعقد في تاريخ 8-12 رمضان 1421هـ = 8-4 كانون الأول (ديسمبر) 2001م في مكة المكرمة إصدار متطلب شرعي للسلم والسلم الموازي بتكليف مستشار شرعي.

في يوم الاثنين 11 شوال 1420هـ = 17 كانون الثاني (يناير) 2000م قررت لجنة الإفتاء والتحكيم تكليف مستشار شرعي لإعداد مسودة مشروع المتطلبات الشرعية للسلم والسلم الموازي.

وفي اجتماع لجنة الإفتاء والتحكيم بتاريخ 21-23 محرم 1421هـ = 26-28 نيسان (أبريل) 2000م المنعقد في البحرين ناقشت هذه اللجنة مشروع المتطلبات، وأدخلت بعض التعديلات كما ناقشت اللجنة في اجتماعها رقم (4) المنعقد في أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 14 شعبان 1421هـ = 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 2000م مسودة مشروع المتطلبات الشرعية للسلم والسلم الموازي وطلبت من المستشار إدخال التعديلات الالزامية في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

عرضت مسودة مشروع المتطلبات المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (5) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة 8-12 رمضان 1421هـ = 8-4 كانون الأول (ديسمبر) 2000م، وأدخل المجلس الشرعي تعديلات على مسودة مشروع المتطلبات الشرعية، وقرر إرسالها إلى ذوي الاختصاص والاهتمام لتلقي ما يبدو لهم من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستماع.

عقدت الهيئة جلسة استماع في البحرين بتاريخ 4-5 ذي الحجة 1421هـ = 27-28 شباط (فبراير) 2001م، وحضرها ما يزيد عن ثلاثة مشاركاً يمثلون البنوك المركزية، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعنين بهذا المجال. وقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي أبدت سواء منها ما

أرسل قبل جلسة الاستماع أم ما طرح خلاها، وتولى بعض أعضاء المجلس الإجابة عن الملاحظات والتعليق عليها.

ناقشت لجنة الإفتاء والتحكيم في اجتماعها رقم (5) المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 15 ذي الحجة 1421 هـ = 10 مارس 2001 م الملاحظات التي أبدت خلاص جلسة الاستماع والملاحظات التي أرسلت للهيئة كتابة، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة.

ناقش المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (6) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من 25-29 صفر 1422 هـ = 19 - 23 أيار (مايو) 2001 م التعديلات التي أدخلتها لجنة الإفتاء والتحكيم، وأدخل التعديلات التي رأها مناسبة، واعتمد هذا المعيار باسم السلم والسلم الموازي بالإجماع في بعض البنود وبالأغلبية في بعضها، على ما هو مثبت في حاضر اجتماعات المجلس.

وقد قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (7) المنعقد في مكة المكرمة بتاريخ 9-13 رمضان 1422 هـ = 24-28 شرين الثاني (نوفمبر) 2001 م إعادة إصدار جميع المطلبات الشرعية لصياغة الاستثمار والتمويل لتصبح معايير شرعية، وكانت لجنة لهذا الغرض.

وفي اجتماعه رقم (8) اعتمد المجلس الشرعي إعادة إصدار المطلبات الشرعية لصياغة الاستثمار والتمويل رقم (3) السلم والسلم الموازي باسم المعيار الشرعي رقم (10) السلم والسلم الموازي. ولم يجر أي تغيير جوهري في المضمون.

## ملحق (ب)

### مستند الأحكام الشرعية

#### مشروعية السلم

ثبتت مشروعية السلم بالكتاب ، والسنّة ، والإجماع. أما الكتاب: فقول الحق تبارك وتعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا تدایتم بدين إلى أجل مسمى فاكبواه.“ قال ابن عباس: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل قد أحله الله ، وأذن فيه، وقرأ يا أيها الذين آمنوا إذا تدایتم ... الآية. وروي عن ابن عباس قوله: إن هذه الآية نزلت في السلم خاصة.“.

وأما السنّة: فعن ابن عباس رضي الله عنها قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة، والناس يسلفون في التمر العام والعامين فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من سلف في تمر فليس في كيل معلوم، وزن معلوم، وفي رواية ، قال: من أسلف في شيء، ففي كيل معلوم، وزن معلوم، إلى أجل معلوم .“  
وأما الإجماع : فقد حكى ابن المنذر الإجماع ، وقال: أجمعوا على أن السلم البخاتر: أن يسلم الرجل صاحبه في شيء معلوم موصوف بكيل أو وزن معلوم إلى أجل معلوم .“.

#### حكمة تشرع السلم

وحكمة تشرع السلم أنه ييسر حاجة الناس في الحصول على التمويل؛ لأن أرباب الزروع والثمار والتجارات يحتاجون إلى النفقة عليها لتكمل، وعلى أنفسهم حين تعوزهم النفقة، فجوز لهم السلم لي Riftوا للحصول على النقد ويرتفق المسلم (المشتري) بالاسترخاص؛ لأنه غالباً يحصل على السلعة بشمن أقل من سعر السوق.

(3) البقرة الآية 282.

(4) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في حلم التفسير، ج 1، ص 336 ، وانظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص 496 .

(5) رواه البخاري ومسلم وغيرهما، انظر: البخاري، صحيح البخاري، ط 1 ، ( دمشق: دار القلم)، ج 2 ، ص 781؛ مسلم، صحيح مسلم ، (بيروت: دار الفكر)، ج 3 ، ص 1226 .

(6) ابن المنذر، الإجماع، ص 54 . ابن قدامه، المغني، تحقيق: ط 2 ، (القاهرة: مطبعة هجر)، ج 6 ، ص 385 .

ويلبي السلم حاجة قطاعات كبيرة من أصحاب الأعمال على مختلف درجاتهم الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من لهم استثمارات زراعية وصناعية وتجارية وما في حكم ذلك وتحتاج هذه الأعمال إلى رأس المال العامل نقداً أو عيناً حتى تنجح، فهو يتبع التمويل التقدي للاستثمارات، كما أنه يغطي طلب من يحتاج إلى سيولة ما دام قادرًا على الوفاء بها يقابلها عند الأجل والسلم وإن كان يستخدم غالباً في مجالات الزراعة فإن مشروعاته ليست مقتصرة عليها، إذ يجوز استخدامه في مجالات الاستئثار الأخرى، كالصناعة والتجارة.

ويلبي السلم الاحتياجات العاجلة للسيولة ، كما يعطي المسلم إليه (البائع) مرونة في استخدام الثمن، وفرصة لتدبير المقابل (المسلم فيه) وتسليميه عند أجله للمسلم.

### عمل السلم

- مستند جواز كون المنفعة رأس مال السلم مبني على ما صرح به المالكية وقد استندوا في ذلك إلى قاعدة قبض الأوائل قبض للأواخر<sup>(7)</sup>. فلا يصير حيئند بيع دين بدين<sup>(8)</sup>.
- مستند اشتراط كون رأس مال السلم معلوماً للطرفين هو أن السلم عقد من عقود المعاوضات التي يشترط فيها العلم بالغرض دفعاً للجهالة<sup>(9)</sup>.
- مستند اشتراط قبض رأس المال في مجلس العقد هو قوله صلى الله عليه وسلم من سلف فليس في كيل معلوم<sup>(10)</sup> والتسليف أو الإسلاف هو التقديم، وأنه سمي سلماً لما فيه من تقديم رأس المال، فإذا تأخر لم يكن سلماً<sup>(11)</sup>. ولأن تأخير دفع رأس المال عن مجلس العقد، والتفرق من غير تقابل يجعل العقد كالثأ

(7) الترمذ، الشرح الصغير، ج 4، ص 347.

(8) الهرلي، شرح متنى الإرادات، ج 2، ص 38.

(9) انظر: القاضي عبدالوهاب، المرونة، ج 2 ، ص 1987؛ ابن جزي ، القوانين الفقهية ، ص 202. ، الكاساني، بذائع الصنائع، ج 3 ، ص 301 ، ابن قدامة، المغني ج 6 ، ص 411. الشيرازي، المهتب، ج 1، ص 300.

(10) رواه البخاري ومسلم وغيرهما، انظر: البخاري، صحيح البخاري، ج 2 ، ص 281 ؛ مسلم، صحيح مسلم، ج 3 ، ص 1226.

(11) ابن قدامة، المغني، ج 6، ص 408.

بكاليء<sup>(12)</sup>، أي ديناً بدين وهو منهي عنه، ومتافق على تحريمه. قال ابن رشد: "وأما الدين بالدين فأجمع المسلمين على تحريمه"<sup>(13)</sup>.

- مستند عدم جواز كون رأس مال السلم ديناً أنه إذا جعل الشمن ديناً، كان من بيع الدين بالدين، وهو منع شرعاً.
- مستند عدم جواز السلم في المعين هو أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يقول له: إن بني فلان أسلموا لقوم من اليهود، ولأنهم قد جاعوا فأخذوا أن يرتدوا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (من عنده؟) فقال رجل من اليهود: عندي كذا وكذا (شيء قد سماه) أراه قال: ثلاثة دينار بسعر كذا وكذا من حائط بني فلان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بسعر كذا وكذا، إلى أجل كذا وكذا، وليس من حائط بني فلان<sup>(14)</sup>. ولأن السلم من ثمرة بستان معين، ربما أدى إلى انقطاع تلك الثمرة عند أجل التسليم أو تلفها، فيؤدي إلى الغرر.
- مستند اشتراط أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله هو دفع الغرر ولكي يكون في إمكان المسلم إليه التسليم.

### ما يطرأ على السلم

- مستند المنع من بيع المسلم فيه قبل قبضه أنه من قبيل بيع الدين المنع شرعاً.
- مستند منع الاستبدال إذا كانت القيمة للبدل أكثر من القيمة السوقية للمسلم فيه وقت التسليم هو لأنَّ يربح المشتري مرتين في صفقة واحدة.

(12) انظر: الكاساني، بذائع الصنائع، ج 5، ص 202؛ ابن رشد (الحفيد)، بداية المجتهد ونهاية المتصدِّق (بيروت: دار القلم)، ج 2، ص 205؛ القاضي عبد الوهاب، المعرفة، ج 2، ص 988، الزياني، تبيان الحقائق شرح كنز الدقائق، ج 4، ص 117.

(13) بداية المجتهد، ج 2، ص 150.

(14) رواه ابن ماجه وأبي داود. انظر: سنن ابن ماجة، ج 2، ص 765، 766. سنن أبي دارود، ج 3، ص 744. قال الشركاني: هذا الحديث في إسناده رجل يهودي، فإن أبو داود رواه عن محمد بن كثير عن سفيان عن أبي اسحاق عن رجل نجراي عن ابن عمر، ومثل هذا لا تفوت به حجة. انظر: نيل الأطراف، ج 5، ص 345، 346.

- مستند جواز الإقالة في السلم أن النبي صل الله عليه وسلم ندب إلى الإقالة مطلقاً، فيدخل فيه السلم، كما يدخل فيه البيع المطلق؛ لأن السلم نوع من البيع. ولأن الإقالة في بيع العين إنما شرعت نظراً للعاقدين دفعاً لحاجة الندم، واعتراض الندم في السلم هنا أكثر، لأنه بيع بأوكس الأثمان، فكان أدعى إلى مشروعية الإقالة فيه<sup>(15)</sup>.

**تسليم المسلم فيه**  
مستند المنع من الشرط الجزائي في السلم أن المسلم فيه عبارة عن دين، ولا يجوز اشتراط الزيادة في الديون عند التأخير؛ لأن ذلك من الربا.

**السلم الموازي**

- مستند مشروعية السلم الموازي أنه عبارة عن صفقتين سلم كل واحدة منفصلة عن الأخرى بالرغم من مراعاة تمايز الصفات بين العقود، فلا يفضي ذلك إلى صورة يبعثين في بيعة المنهي عنها.
- مستند المنع من إصدار صكوك سلم قابلة للتداول هو أن تداولها من قبيل بيع الدين المنوع شرعاً.

(15) انظر: الكاساني، بداع الصنائع، ج 5، 214.

## ملحق (ج)

### التعريفات

#### السلم

هو بيع آجل بعاجل، وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالاً، ويسمى رأس مال السلم، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة، ويسمى "السلم فيه"، ويسمى البائع "السلم إليه" والمشتري "السلم"، أو "رب السلم"، وقد يسمى السلم (سلفاً).

#### السلم الموازي

إذا دخل المسلم إليه في عقد سلم مستقل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه فإن هذا العقد يسمى في العرف المعاصر : السلم الموازي، مثل أن تشتري المؤسسة كمية محددة من القطن من المزارعين ثم تقوم المؤسسة (رب السلم في العقد الأول) بإنشاء عقد سلم جديد مع مصانع الغزل والنسيج، فتبيع لهم عن طريق عقد السلم قطناً بذات مواصفات المبيع في العقد الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول.

#### الإقالة

الإقالة هي رفع العقد وإزالته باتفاق الطرفين.